الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-10

مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي
تصدر عن المركز الوطني للمنشورات العسكرية
الجيش

افتتاحية

قوتنا ووحدتنا سراج دربنا

شهد شهر ماي المنصرم وبداية هذا الشهر إشراف السيد الفريق السعيد شنقريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، على ثلاثة تمارين تكتيكية بالذخيرة الحية "**رعد** 2021"، "**الحسم** 2021" و"سحق 2021"، في كل من النواحي العسكرية الثانية والثالثة والأولى على التوالي.

وبالنظر إلى أن هذه التمارين الثلاثة تهدف إلى مواصلة مسار تعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي من جميع الجوانب، فقد اتسمت الأعمال القتالية باحترافية عالية في جميع مراحلها وبمستوى تكتيكي وعملياتي ممتاز، يعكس القدرات العالية للأطقم والقادة على كافة المستويات، خاصة ما تعلق بالاستغلال الأمثل للميدان والتنسيق المحكم بين مختلف الوحدات المشاركة والكفاءة العالية للإطارات في التحكم في مختلف منظومات الأسلحة والتجهيزات المستعملة، وهو ما حرص السيد الفريق على تأكيده من خلال: "**مواصلة بناء قوة رادعة كفيلة بالتصدي لأي شكل من أشكال العدوان والغدر، من خلال مواصلة هذا النهج العلمي الحريص والطموح الذي يبقى شعاره الجاهزية العملياتية لمواجهة أي طارئ خدمة للأهداف المرسومة التي تبقى جزء لا يتجزأ من الأهداف الكبرى والإستراتيجية الصائبة المتبناة**".

من جهة أخرى، وعشية موعد بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل بلادنا، والمتمثل في الانتخابات التشريعية، تصر المؤسسة العسكرية على رفع كل لبس يعمد إليه البعض، وتذكّر مرة أخرى أصحاب الذاكرة الانتقائية أن الجيش الوطني الشعبي جيش جمهوري وسيبقى كذلك بصفة لا رجعة فيها، جيش يتولى مهامه الدستورية وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية بروح الالتزام والاستعداد الدائم للدفاع عن سيادة الجزائر ووحدتها، وهو بذلك ينأى عن التدخل في أي مسار انتخابي، إلا إذا كان ذلك من أجل توفير الظروف المواتية التي من شأنها ضمان سيره في أمن وطمأنينة، للسماح لشعبنا التعبير بكل حرية وشفافية عن اختياره الحر لمن يمثله في السلطة التشريعية دون ضغط أو إكراه.

وسيشارك أفراد الجيش الوطني الشعبي إخوانهم المواطنين في أداء هذا الواجب الوطني من خلال الإدلاء بأصواتهم بكل حرية وشفافية.

أما عدا ذلك، فالجيش الوطني الشعبي يرفض أن يجر إلى اللعبة التي يمارسها أولئك الذين تاهت بهم السبل ويأبى أيضا أن يكون "مطية" يتخذها الذين بفشلهم في تعبئة الجماهير وكسب ثقتها يبحثون دون جدوى عن مبررات لإخفاقاتهم وخيباتهم.

ولكون شعبنا يعقد آمالا عريضة على التغيير وبناء جزائر جديدة مثلما وعد به رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، سيجد إلى جانبه دوما مؤسسة عسكرية جعلت من كفاحه كفاحا لها في سبيل تعزيز دولة القانون وإرساء قواعد مجتمع ديمقراطي، مؤسسة وفية لتعهداتها والتزاماتها، مؤسسة تستحق فعلا وعن جدارة أن تكون سليلة جيش التحرير الوطني.

وخلال زيارته الأخيرة للناحية العسكرية الأولى حذّر السيد الفريق أولئك الذين يستهدفون التشويش على الانتخابات أو التأثير في مجرياتها مؤكدا على أن: "**الشعب الجزائري قد أصبح أكثر وعيا ولا يمكن تغليطه أو دفعه إلى متاهات محفوفة بالمخاطر وسيتجند ضد كافة المخططات الخبيثة وسيقف كما عهدناه وقفة رجل واحد إلى جانب مؤسسات دولته وفي وجه كل المتربصين**".

إن الأوضاع المتقلبة وغير المستقرة التي تعيشها دول الجوار وما تخلفه من فوضى عارمة وجرائم مستفحلة وإرهاب يبحث مرة أخرى عن موطئ قدم ومواقع جديدة، وكذا التدخلات المباشرة وغير المباشرة لبعض الدول لإملاء سياساتها ونهب الخيرات والثروات، علاوة على استغلال الفضاء السيبراني لشن شكل جديد من الحرب يعتمد أساسا على وسائط التواصل الاجتماعي، التي أضحت ملاذا لشبكات إجرامية منظمة تتخذ منها وسيلة للتضليل وخوض حملات عدائية مغرضة قصد زرع الفتنة بين أفراد الشعب الواحد. كل هذه المستجدات والمخاطر تلزم بلادنا مواجهتها والتصدي لها بكل الطرق والوسائل والتكيف مع تحديات المرحلة الراهنة من أجل حماية بلادنا وتوفير الأمن لشعبنا، ولن يتأتى ذلك إلا بوعي شعبنا وفضحه للخونة والمرتزقة ووقوفه في وجه كل الذين يسعون لضرب استقرار الجزائر وأمنها ووحدتها■

الحياة
ELHAYATONLINE

هذه تعليمات شرفي لضمان السير الحسن للتشريعيات

وجه رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمات وتوجيهات صارمة لمختلف المندوبيات الولائية، لضمان إجراء الاستحقاقات التشريعية المقبلة المزمع إجراؤها هذا السبت في ظروف جيّدة.

سلمى ساسي

» وأمرت هيئة شرفي مندوبياتها الولائية، بالتكفل بكافة مصاريف الإطعام والإيواء الخاصة بمراقبي المترشحين داخل مراكز التصويت وعلى مستوى اللجان الانتخابية البلدية والولائية.

وحدّدت السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات عدد المراقبين بخمسة مراقبين داخل كل مركز، مشدّدة على ضرورة عدم تجاوز هذا العدد المحدد من قبل الهيئة.

وأكّدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تعليمتها الموجهة إلى المندوبيات الولائية، أنّ قرار التكفل بمصاريف الإيواء والإطعام، يهدف إلى تقديم يد العون والمساعدة للمترشحين الشباب ومساعدتهم على دخول غمار الاستحقاق الانتخابي المهم والمصيري في ظروف جيّدة.

بدوره، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخاب، كان قد ثمّن الظروف التي جرت فيها الحملة الانتخابية، مشيدا بالخطاب السياسي الذي انتهجه المشاركون في الاستحقاقات التشريعية المقبلة المزمع إجراؤها يوم 12 جوان المقبل.

وأشاد محمد شرفي بالأجواء الهادئة والحسنة التي وصفها بـ"الديمقراطية" التي ميّزت الحملة الانتخابية، باستثناء بعض التجاوزات التي سجلت في التجمعات الشعبية، تتعلق بعدم احترام البروتوكول الصحي والمساحات المخصصة للملصقات، معبرا عن ارتياحه لمستوى الخطاب السياسي المقدم في الحملة الانتخابية من قبل مختلف التشكيلات السياسية، مؤكدا أنه انتقل إلى فكرة الحوار الجاد والخروج عمّا عرف في وقت سابق بـ"سياسة الكاشير" التي لطالما أثرت على السير الحسن للعملية الانتخابية.◆

عقوبات قد تصل إلى 20 سنة

السجن لمن يعرقل العملية الانتخابية...

ينص قانون الانتخابات في الشق المتعلق بالأحكام الخاصة والجزائية، على معاقبة كل من يعترض أو يعرقل العملية الانتخابية أو يمتنع عمدا عن تنفيذ قرارات السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات.

وشدّدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في جو من الشفافية والنزاهة والطمأنينة، بما يسمح للمواطن لاختيار ممثليه في ظروف حسنة وجيّدة.

وكان وزير العدل حافظ الأختام بلقاسم زغماتي، قد قدّم في وقت سابق عرضا للحكومة، يتعلق بالجرائم الانتخابية والعقوبات المنصوص عليها، والتي حدّدها بـ20 سنة سجنا لكل من يقوم بعرقلة سير العملية الانتخابية.

العقوبات الجزائية المنصوص عليها في هذا المجال، ترد في المواد من 294 إلى 313 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والتي تنص على عقوبات تصل إلى عشرين سنة حبسا لكل من قام بإتلاف أو بنزع صندوق الاقتراع أو الإخلال بالاقتراع أو بتعكير صفو عمليات التصويت.

وتشدّد القوانين على ضرورة ضمان السير الحسن للعملية الانتخابية، وفي حال أي إخلال أو تهديد من شأنه المساس بالسير العادي للعمليات الانتخابية وصحتها، وشفافية ونزاهة نتائجها، فإنه يجب على رئيس السلطة المستقلة اتخاذ كل التدابير، قصد ضمان مطابقة العمليات الانتخابية للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، وفي حالة استمرار وضعية الإخلال أو التهديد، تتكفل السلطات العمومية المختصة باتخاذ التدابير المناسبة التي تضمن مواصلة سير العمليات الانتخابية.

الأحكام المتعلقة بالجرائم الانتخابية والعقوبات المنصوص عليها في هذا المجال، تهدف إلى ضمان حماية الاقتراع من الأعمال المسيئة، قصد تعطيل السير العادي للاقتراع وممارسة المواطنين للحق الانتخابي بكل حرية.◆

سلمى ساسي

الشروق

محكمة تبسة أدانتهم بعامين نافذين

حبس 4 موظفين سرقوا أوراق الانتخابات

ب. دريد

أصدر قاضي قسم الجنح خلال جلسة المثول الفوري لمساء الثلاثاء، بمحكمة تبسة، عقوبة بالحبس النافذ في حق 4 موظفين، تتراوح أعمارهم بين 45 و55 سنة، بـ3 بلديات، بالحبس النافذ، مع غرامة مالية نافذة، على خلفية تورطهم في قضية ما يعرف بسرقة أوراق الانتخاب، وذلك بعد أن تم ملاحظتهم وتوقيفهم أثناء عملية حساب الأوراق بمركز التجميع للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويحوزتهم 38 ورقة خاصة بالانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 12 جوان الحالي.

وتعود حيثيات القضية إلى يوم الثلاثاء الماضي، حيث تم إبلاغ 3 مندوبيات بلدية لقيام أفرادها بحساب الأوراق الخاصة بعملية التصويت، ووضعها بمكان خاص إلى غاية موعد الانتخاب، لتحويلها إلى مقرات المندوبيات، ثم توزيعها صباح الانتخاب على المراكز، إلا أن الذي تم ملاحظته من طرف المجندين من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بتبسة، أن 4 أشخاص من موظفي الجماعات المحلية والتابعين لمندوبيات بلديات عين الزرقاء، الماء الأبيض، بئر العاتر، قاموا بإخفاء مجموعة من الأوراق لأغراض يعاقب عليها القانون، ليتم طردهم من المركز، وعلى الفور تحركت النيابة لدى مجلس قضاء تبسة، لوقف العبثية ومحاولة ضرب نزاهة الانتخابات، حيث تم فتح تحقيق في القضية، التي أخذت بعدا وطنيا ودوليا، ليقوم أفراد الفرقة الجنائية وبمتابعة شخصية من رئيس أمن الولاية، بتوقيف المتهمين الـ4، وسماعهم على محاضر، تم بموجبها إحالتهم في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء، على وكيل الجمهورية، والذي أحال الملف على قاضي جلسة المثول الفوري، لتتم محاكمة المتهمين الذين برروا فعلتهم بتبريرات مختلفة، لم ترتق إلى درجة تبرئة ساحتهم، إذ أدانتهم المحكمة بالحبس النافذ لمدة سنتين مع الإيداع بالمؤسسة العقابية وغرامة مالية نافذة تقدر بـ30 ألف دينار جزائري.

توقعات بتراجع تمثيلها النيابي

5 آلاف امرأة تزاحم الرجال على البرلمان!

س. ع

كشفت آخر الاحصائيات عن ترشح أزيد من 5 آلاف امرأة للبرلمان، بالرغم من التنمّر الكبير وحملات السخرية في الواقع وعبر المواقع.

وحسب ما أفادت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد قدر عدد المترشحات لتشريعيات 12 جوان الجاري بـ 5743 امرأة ضمن قوائم الأحزاب السياسية والأحرار.

ورحبت نبيلة بن يحيى الأستاذة في العلاقات السياسية بهذا العدد الكبير من النساء اللواتي قررن خوض معترك التشريعيات جنبا إلى جنب مع الرجل واعتبرت ذلك مؤشرا ايجابيا على حيوية المجتمع.

وقالت بن يحيى في تصريحات للقناة الأولى إنها لاحظت بأن جل المشاركات ضمن قوائم المترشحين، من شباب الجيل الجديد.

وأضافت بأن أغلبهن تخرجن حديثا من الجامعات ومصنفات ضمن طبقة النخبة المثقفة وهو ما يمكن هذه الفئة الجديدة من النساء – في حالة الظفر بمقعد في البرلمان – من مواجهة مختلف الرهانات والتحديات التي تعرفها الجزائر.

ويدوره توقع احسن براهمي وهو أستاذ مختص في القانون بأن المناصفة بين الجنسين في الترشيحات التي أقرها المشرع الجزائري بمناسبة صدور القانون الجديد للانتخابات يفتح الأبواب واسعة أمام تمثيل أكبر للنساء في المجلس الشعبي الوطني.

وأكد بأن هذا التعديل يخدم حظوظ المرأة أكثر في الوصول للبرلمان على خلاف القانون السابق الذي نص فقط على تخصيص حصة الثلث لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة.

وعلى النقيض من ذلك، يرى متابعون أن إلغاء نظام "الكوطة" سيؤدي إلى تراجع نسبة التمثيل النسوي في الغرفة السفلى للبرلمان، لأنها حجزت الكثير من المقاعد للمرأة في برلمان 2017، حيث كانت النسبة تقدر بـ30 بالمئة، والمتوقع اليوم ألا تتعدى النسبة 17 بالمئة.

في ذات السياق تقف المترشحات للتشريعيات أمام الكثير من التحديات، بعضها يتعلق بنظرة المجتمع والناس، وبعضها تحديات ذات طابع قانوني واقتصادي.

وحسب محللين، فقد عرفت مشاركة المرأة في الانتخابات قفزة نوعية، يكتنفها الكثير من الشجاعة، وذلك لما يحيط بالموضوع من تنمر وسخرية وعدم وعي في المجتمع بأدوارها الهامة في صنع القرار ودفع عجلة التنمية.

النصر
جريدة الجزائرية وطنية

في لقاء من تنظيم الفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب

دعوات إلى المشاركة في الانتخابات لاجتياز مرحلة مصيرية

دعا، أمس الأربعاء، مشاركون في لقاء تحسيسي حول أهمية المشاركة في الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان، إلى أهمية رفع الوعي السياسي الوطني ونبذ التفرقة ومواصلة الدفاع عن الوحدة والوطن والقضايا المصيرية.

و أكد الأمين العام للفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب، أكرم زايدي في كلمة ألقاها خلال اللقاء الذي نظمه المكتب الولائي للفيدرالية بقصر الثقافة مالك حداد في قسنطينة، وذلك في إطار الحملة الوطنية التحسيسية للمشاركة في الموعد الانتخابي المقبل أن "هذه الحملة الوطنية التحسيسية فرصة لرفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين للمساهمة في تفويت الفرصة على المتربصين بوحدة و استقرار الوطن"، مضيفا أنه "يجب على الجزائريين أن يكونوا واعين بالمرحلة التي تمر بها بلادنا و ضرورة نجاح هذا الموعد الانتخابي لإعادة تجديد مؤسساتها بسلاسة حتى يتسنى لها المحافظة على دورها الريادي الذي تلعبه على المستوى الإقليمي والقاري وحتى الدولي، بالإضافة إلى الحفاظ على وحدة الوطن و وضع أسس صحيحة لمؤسسات قوية نابعة من إرادة الشعب".

تصوير الشريف قليب

وبدوره دعا ممثل عن المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، ناصر نايلي، فعاليات المجتمع المدني للعمل على إنجاح العمل الانتخابي مصرحا "من الواجب أن يساهم المجتمع المدني بكل مكوناته في إنجاح الاستحقاقات المقبلة من خلال تشجيع المشاركة الواسعة للمواطنين و تثمين كل الظروف التي تمت تهيئتها من طرف الدولة من أجل إعادة الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة"، كما اعتبر رئيس الأكاديمية الوطنية لترقية المجتمع، عبد الوهاب بركات، أن الموعد الانتخابي المقبل يعد "مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر يتعين على كل شباب الوطن أخذه بعين الاعتبار والتعبير عن رأيهم من خلال التصويت الذي يعد في هذه الظروف واجبا أكثر مما هو حق".

ويهدف اللقاء الذي نظمه المكتب الولائي للفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب بقسنطينة إلى إشراك مختلف الحركات الجمعوية في عملية تحسيس وإقناع المواطنين خلال هذه الأيام التي تسبق الاقتراع بضرورة التصويت للمرشحين الأكفاء الذين سيمثلونهم في المجلس الشعبي الوطني المقبل و ذلك من أجل المساهمة في تطور الوضع العام في البلاد.

كما تم خلال اللقاء إعطاء إشارة انطلاق قافلة تحسيسية بأهمية المشاركة في الموعد الانتخابي من طرف والي قسنطينة أحمد عبد الحفيظ ساسي بحضور الأمين العام للفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب أكرم زايدي ورئيس المكتب الولائي للفيدرالية بقسنطينة مصطفى بن لطرش.

عبد الله بودبابة

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

المتهمون عاملون في الجماعات المحلية وأحدهم عضو بمندوبية سلطة الانتخابات

عامان حبسا نافذا لأربعة موظفين قاموا بسرقة أوراق الاقتراع في تبسة

أصدر في ساعة متأخرة من ليلة أول أمس الثلاثاء، قاضي المثول الفوري لدى محكمة تبسة، حكما بتسليط عقوبة الحبس النافذ عامين مع الإيداع، في حق 4 موظفين تابعين للجماعات المحلية، بينهم عضو في سلطة الانتخابات، كما تضمن الحكم فرض غرامة مالية قدرها 30 ألف دينار على كل متهم من المتهمين الأربعة.

وكان ممثل الحق العام قد التمس خلال المحاكمة تسليط عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا و50 ألف دينار غرامة مالية ضد المتهمين الأربعة، بعدما تمت متابعتهم في قضية سرقة أوراق انتخابية لغرض المساس بمصداقية الانتخابات التشريعية المقبلة.

وكانت عناصر الضبطية القضائية لأمن تبسة، قد قدموا الموظفين الأربعة، مساء أمس، للمثول أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة تبسة، الذي أحال الملف بعد اطلاعه عليه للمحاكمة بموجب إجراءات المثول الفوري.

ومعلوم أن المشتبه فيهم تم ضبطهم متلبسين بالاستيلاء على مجموعة من مطبوعات المترشحين لحزب إسلامي، كانت موضوعة داخل المركز الولائي المخصص لذات الغرض.

وحسب مصادر «النهار»، فإن عدد الأوراق المستولى عليها فاق 38 ورقة، بينها 30 ورقة خاصة بحزب إسلامي، وكان يفترض نسخ أعداد كبيرة منها للتلاعب في نتائج الانتخابات المقررة بتاريخ 12 جوان الجاري، وهي الفضيحة التي كشفت عنها سلطة الانتخابات، وأخطر رئيسها كتابيا والي الولاية والنائب العام لدى مجلس قضاء تبسة، بحكم أن إخطار الجهة القضائية إلزامي ومنصوص عليه في القانون العضوي للانتخابات الجديد.

وبناءً على التقرير، أمر النائب العام نيابة وكيل الجمهورية لدى محكمة تبسة بمباشرة التحقيق طبقا للإجراءات المنظمة وبواسطة إرسالية قضائية، أسند التحقيق للفرقة الجنائية التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن الولاية، أين تم توقيف المشتبه فيهم وسماعهم على محاضر قبل تقديمهم وكيل الجمهورية بصفة متهمين بخرق مواد القانون العضوي للانتخابات، ومحاولة المساس بشفافية العملية الانتخابية.

وقد خلّفت هذه الحادثة جدلا واسعا في تبسة واستقطبت اهتمام الكثير من متابعي الانتخابات عبر ولايات الوطن.

ع. جيلالي

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تشريعيات 12 جوان 2021

انطلاق عملية الاقتراع عبر المكاتب المتنقلة بالجنوب

انطلقت، أمس الأربعاء، عملية الاقتراع على مستوى المكاتب المتنقلة المنتشرة بالمناطق المعزولة بولايات جنوب الوطن في إطار الانتخابات التشريعية للسبت القادم، طبقا لما ينص عليه القانون العضوي الخاص بالانتخابات الذي يحدد موعد انطلاق العملية بالمكاتب المتنقلة بـ72 ساعة قبل التاريخ الرسمي للعملية.

س .س

ويتعلق الأمر بـ34 مكتبا متنقلا يشملها إجراء التصويت، تتوزع على مختلف المناطق المعزولة والحدودية بولايات ورقلة (6 مكاتب) وتندوف (9) وتمنراست (3) وإيليزي (5) وجانت (9) وعين قزام (2)، بهدف تمكين نحو 33890 مسجل في القوائم الانتخابية من أداء واجبهم الانتخابي في أحسن الظروف، وفق معطيات المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وجرى توفير كافة الوسائل البشرية واللوجستية الضرورية بهذه المكاتب المتنقلة التي يرافقها ممثلو المترشحين، فضلا عن ضمان تغطية صحية وأمنية، لاستقبال الناخبين الأوائل في ظل احترام البروتوكول الصحي للوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

في هذا الإطار، انطلقت في حدود الساعة السابعة من صباح أمس عملية التصويت المتعلقة بالانتخابات التشريعية عبر المناطق النائية بالدائرة الحدودية بني ونيف، بولاية بشار، عبر مكتبين بهما 1722 مسجل، حسبما أكد ممثل المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد جرمان.

وتضم الولاية 3 مقاعد خاصة بالبرلمان، تتنافس عليها 45 قائمة منها 18 قائمة حزبية و27 قائمة حرة.

وانطلقت القافلة الانتخابية لهذين المكتبين، من أمام مقر المندوبية البلدية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبحضور ممثلين عن قوائم المترشحين والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومسؤولين محليين بالدائرة، حيث تم تسخير الإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة، إضافة الي جهاز أمني للسهر على حسن سير هذه الانتخابات التشريعية.

وتحصي ولاية بشار هيئة ناخبة يبلغ تعدادها 167596 مسجل من بينهم 69533 من العنصر النسوي، مدعوون للتصويت على مستوى 435 مكتب اقتراع منها 4 متنقلة.

كما يؤطر الانتخابات التشريعية عبر البلديات 11 للولاية 3045 عون اختيروا عبر منصة رقمية للمندوبية المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وانطلقت عملية التصويت، أمس، أيضا على مستوى المكاتب المتنقلة عبر دائرة البرمة الحدودية (420 كلم جنوب – شرق ورقلة)، حيث يتعلق الأمر بستة مكاتب متنقلة جرى تخصيصها لعدة مناطق نائية بالدائرة على غرار الكسكاسة والقلتة والمنقع وبئر لحرش ورود الباقل وأرهود وحاسي بركين وبئر كولاس وبئر أكفاو، بغية تمكين 7805 ناخب وناخبة مسجلين بالقوائم الانتخابية من الإدلاء بأصواتهم في هذا الاقتراع، الذي تم تقديمه قانونيا بـ72 ساعة، حسبما أوضح منسق مندوبية ولاية ورقلة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، علي شمسة.

وقد زوّدت هذه المكاتب المتنقلة بالوسائل الضرورية للسماح للناخبين من ضمنهم البدو الرحل والأفراد العسكريين المتواجدين بهذه المنطقة المتاخمة للحدود الجزائرية- التونسية، من أداء واجبهم الانتخابي في أفضل الظروف.

وبهدف ضمان السير الحسن لهذا الموعد الانتخابي الهام، سخرت المندوبية كل الإمكانات البشرية واللوجستيكية اللازمة. ووفقا لمعطيات المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات فإن

عدد الناخبين المسجلين في المكاتب المتنقلة بدائرة البرمة يمثل أكثر من 70 في المائة من تعداد الهيئة الناخبة بهذه الجماعة المحلية والتي تقدر بـ10969 ناخب موزعين على 14 مكتبا وتسخير 103 مؤطر للإشراف على العملية.

وتحصي ولاية ورقلة هيئة ناخبة تعدادها 208193 ناخب وناخبة مسجلين على مستوى 84 مركز انتخاب التي تغطي 490 مكتب تصويت عبر 8 بلديات، بما فيها المكاتب المتنقلة الستة بدائرة البرمة.

وقد تم اتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية لمنع انتشار هذا الفيروس تطبيقا للبروتوكول الصحي من بينها ارتداء الأقنعة الواقية والتباعد الجسدي على مستوى مكاتب الاقتراع.

للإشارة تخوض 34 قائمة (20 قائمة حزبية و14 قائمة حرة) غمار هذه التشريعيات بولاية ورقلة من أجل الظفر بأحد المقاعد الثلاثة الممنوحة للولاية بالمجلس الشعبي الوطني الجديد.

تنافس محموم وفق نظام انتخابي جديد

كل التفاصيل عن عملية الانتخاب في 12 جوان

▫ نظام فرز جديد..والمقاعد حسب الأصوات
▫ التصويت بالوكالة بشروط و5 مراقبين في كل مركز

عبد الرؤوف.ح / نصيرة سيدعلي / دحمان بن سالم

يستعد الجزائريون بعد يومين لاختيار ممثليهم داخل المجلس الشعبي الوطني في سباق محموم عرف مشاركة قياسية لعدد كبير من القوائم الحزبية والحرة. وتعد هذه الانتخابات التشريعية استثنائية وأولى من نوعها باعتبارها تسير بقانون ونظام انتخابي جديد يبنى على أساس القضاء على الممارسات القديمة، في حين يعلق الجزائريون آمالا كبيرة على أن تفرز هذه الاستحقاقات برلمانا تمثيليا يصبو لطموحاته ويشرع لرغباته ويسعى لتجسيدها.

هكذا تكون عملية فرز الأصوات

يتم فرز الأصوات حسب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال احتساب أصوات كل قائمة بغض النظر عن توزيع الأصوات داخلها تماما كما كان معمولا به سابقا، وسيكون الفرز الأولي على مستوى المكاتب خاص بالقوائم وليس الأشخاص ثم يكون في الولاية فرز ثان للمترشحين، ويتم احتساب نسبة العتبة التي تم تقديرها بـ 5 ٪ كما كان سابقا من خلال عملية حسابية يتم قسمة عدد الأصوات المعبر عنها ثم تضرب في نسبة 5 ٪ نجد قيمة العتبة، ثم يتم احتساب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي تجاوزت العتبة على عدد المقاعد المطلوب شغلها. بعدها يتم استبعاد كل القوائم التي لم تحصل على العتبة، وعملية تحديد القوائم التي تجاوزت العتبة يتم توزيع المقاعد كما كان معمولا به سابقا.

ويكون توزيع المقاعد استنادا إلى المصدر ذاته بحسب عدد المرات التي حصلت عليها القوائم على المعامل الانتخابي، ثم توزيع باقي المقاعد وفق "قاعدة الباقي للأقوى" لكل قائمة، أما عملية توزيع المقاعد داخل القائمة نفسها وفق ترتيب عدد الأصوات وليس هناك أي كوطة أو أولوية للنساء أو الشباب.

وحول كيفية حصول المرأة على مقعد في البرلمان، توضح السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن فوز المرأة بمقعد في البرلمان في حال تساوي الأصوات بين مترشحين من جنسين مختلفين، وإذا تساوى مرشحين من نفس الجنس حينها يفوز المترشح الأصغر سنا، في حين لو تعدت قائمة واحدة عتبة الـ 5 ٪ فستفوز بكل المقاعد لوحدها، وفي حال لم تتمكن القائمة من تجاوز العتبة الـ 5 ٪ يتم استبعاد العتبة تماما.

هكذا تتم عملية التصويت على المترشحين

يعتبر التصويت شخصيا وسريا وعند دخول القاعة يثبت الناخب هويته لأعضاء مكتب التصويت، كما يتناول الناخب بنفسه ظرفا ونسخة من ورقة أو أوراق التصويت ويتوجه مباشرة إلى المعزل حيث يضع ورقته في الظرف دون أن يغادر القاعة، وبعد ذلك يشهد رئيس مكتب التصويت على أنه لا يحمل سوى ظرفا واحدا، وعندئذ يأذن له الرئيس بإدخال الظرف في الصندوق، كما يؤذن لكل

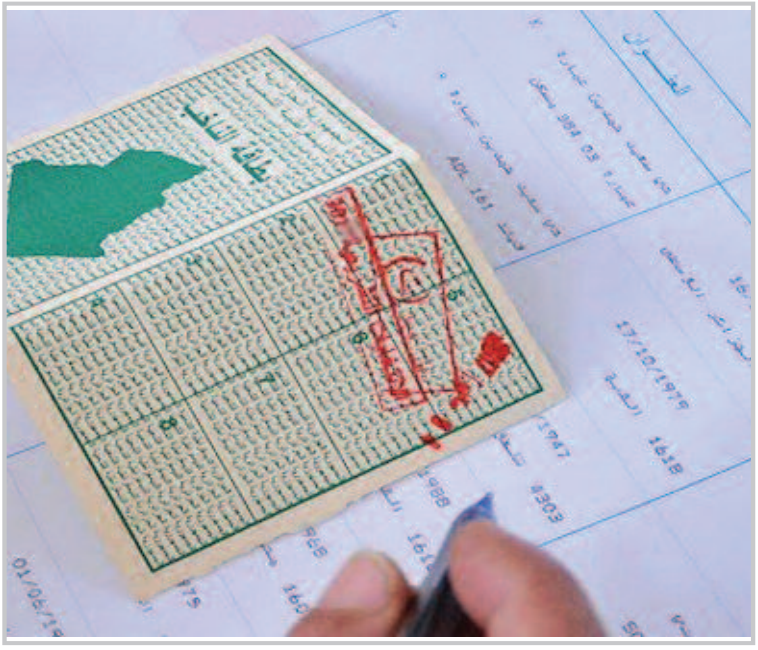

ناخب مصاب بعجز يمنعه من إدخال ورقته في الظرف وجعله في الصندوق بأن يستعين بشخص يختاره بنفسه، عند إذن يثبت تصويت الناخب بوضع بصمة السبابة اليسرى، بحبر لا يمحى على قامة التوقيعات قبالة اسمهم ولقبهم، وذلك أمام أعضاء مكتب التصويت، وفي الأخير تدمغ بطاقة الناخب بواسطة ختم ندي يحمل عبارة "انتخب (ت)" ويثبت عليها تاريخ الانتخاب، وعند استحالة تقديم بطاقة الناخب، يمكن لأي ناخب ممارسة حقه في التصويت إذا كان مسجلا في القائمة الانتخابية ويجب عليه تقديم بطاقة التعريف الوطنية أو أية وثيقة رسمية أخرى تثبت هويته.

مدة الاقتراع

تقدر مدة الاقتراع في التشريعيات المقبلة 12 ساعة كاملة ويبدأ الاقتراع على الساعة الثامنة(08:00سا) صباحا ويختتم في نفس اليوم على الساعة السابعة (07:00سا) مساء، يدوم الاقتراع يوما واحدا حدد بمرسوم رئاسي، غير أنه يمكن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بطلب من المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن يقرر تقديم افتتاح الاقتراع باثنتين وسبعين (72) ساعة على الأكثر، وبموجب قرار ينشر على الفور بكل وسيلة مناسبة.

الفئات المعنية بممارسة حق التصويت بالوكالة

أكدت سلطة الضبط أن المرضى الموجودون في المستشفيات أو الذين يعالجون في منازلهم يمكن أن يمارسوا حقهم الانتخابي بالوكالة، كما تعد الوكالات الصادرة عن الأشخاص المرضى في المستشفيات بعقد يحرر أمام مدير المستشفى ويصادق أمين اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية على توقيع الموكل بالذهاب إلى منزله بناء على طلب المعوقين أو المرضى الذين يتعذر عليهم التنقل أو الأشخاص الذين يتعذر عليهم الذهاب إلى صناديق الاقتراع بسبب العمل.

ذوو الأعطاب الكبيرة أو العجزة

يصادق أمين اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية على توقيع الموكل بالذهاب إلى منزله بناء على طلب المعوقين أو المرضى الذين يتعذر عليهم التنقل.

العمال والمستخدمون الذين يعملون خارج ولاية إقامتهم أو الذين هم في تنقل والذين يلازمون أماكن عملهم يوم الاقتراع، كما تعد الوكالات في هذه الحالة أمام رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية في أي بلدية من التراب الوطني الطلبة الجامعيون والطلبة في طور التكوين الذين يدرسون خارج ولاية إقامتهم، وتعد الوكالات في هذه الحالة أمام رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية في أي بلدية من التراب الوطني.

المواطنون الموجودون مؤقتا في الخارج

وتعد الوكالات في هذه الحالة أمام المصالح القنصلية أعضاء الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والحماية المدنية وموظفو الجمارك الوطنية ومصالح السجون الذين يلازمون عملهم يوم الاقتراع، وتعد الوكالات في هذه الحالة أمام قائد الوحدة أو مدير المؤسسة حسب الحالة، كما يمكن للناخبين المقيمين في الخارج ممارسة حق التصويت بالوكالة بطلب منهم، إذا تعذر عليهم أداء واجبهم يوم الاقتراع لدى ممثلي الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية.

كما تحرر الوكالة دون مصاريف، وعلى الموكل إثبات هويته ولا يشترط حضور الوكيل، كما لا تمنح الوكالة إلا لوكيل واحد يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ولا يمكن أن يحوز الوكيل إلا على وكالة واحدة فقط، يجوز لكل موكل أن يلغي وكالته في أي وقت قبل التصويت. كما يجوز أن يصوت بنفسه إذا تقدم إلى مكتب التصويت قبل قيام الوكيل بما أسند إليه، أو عند وفاة الموكل أو حرمانه من حقوقه المدنية أو السياسية، تلغى الوكالة بقوة القانون.

«القائمة المفتوحة" ..الاختيار للشعب

يعد النمط الانتخابي الذي أفرزه قانون الانتخابات الجديد نقطة تحول كبيرة في تاريخ الانتخابات في الجزائر، حيث يعتبره الكثير من المتتبعين بما فيهم الطبقة السياسية نهاية عهد "الشكارة" والممارسات السابقة من شراء للقوائم والذمم وانطلاقة نحو رسم خارطة سياسية ومؤسسات دولة جديدة بعيدا عن هذه الممارسات.

وجاء ضمن أهم بنود هذا القانون بأنه ينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي (مجلس البلديات) وأعضاء المجلس الولائي (مجلس المحافظة)، وأعضاء المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) لعهدة مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على "القائمة المفتوحة".

و«القائمة المفتوحة" تعني أن يصوّت الناخب على قائمته المفضلة التي تقدمها الأحزاب والمستقلون، ولديه الحرية في ترتيب المرشحين داخلها، ومنه فإن ترتيب المرشحين الذي يضعه الحزب أو حتى القائمة الحرة يبقى غير مهم، كون الناخب يمكنه أن يعين شخصا من أسفل الترتيب كخيار له بدلا من متصدر القائمة.

ويقودنا ذلك للحديث على شهادات سابقة لقيادات حزبية ونيابية حوكمت في قضايا فساد ذات علاقة بالانتخابات، فإن المراتب الأولى في قوائم أحزاب كبيرة وخاصة، كانت تمنح مقابل رشاوى لقادة الأحزاب، كون ذلك يضمن للمترشح دخول البرلمان أو رئاسة البلديات.

وبالرغم من الايجابيات التي يحملها النمط الانتخابي الجديد فسيكون لتطبيق هذا النظام الانتخابي، انعكاسات معقدة على عملية فرز الأصوات، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى تعميق ظاهرة الأوراق الملغاة، وهذا يرجع أساسا إلى عدم وجود تجربة للمواطن وخاصة كبار السن مع هذا النمط، يضاف إليها عامل المستوى التعليمي، قد تكون له نتائج سلبية من خلال تسجيل أخطاء تقنية كبيرة في عمليات التصويت تؤدي آليا إلى إلغاء البطاقات الانتخابية.

ووسط كل هذا ينتظر أن يعرف قانون الانتخابات الجديد تعديلات بعد المطالب الملحة من عديد التشكيلات السياسية التي أكدت أن الانتخاب بالقوائم المفتوحة وباستعمال طريقة التشطيب على الأسماء يحمل صعوبات جمة يتوجب تذليلها مستقبلا.

التكفل بمصاريف مراقبي المترشحين يوم الفرز

أمرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مندوبياتها الولائية بالتكفل بكافة مصاريف الإطعام والإيواء الخاصة بمراقبي المترشحين داخل مراكز التصويت وعلى مستوى اللجان الانتخابية البلدية والولائية، مشددة على ضرورة عدم تجاوز عدد المراقبين خمسة مراقبين داخل المركز الواحد.

ونصت التعليمة التي وجهتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لممثليها على مستوى المندوبيات الولائية على ضرورة التكفل بإطعام وإيواء -إذا استلزم الأمر- مراقبي المترشحين في مكاتب ومراكز التصويت، وفي اللجان الانتخابية البلدية والولائية.

واعتبرت مصالح محمد شرفي أن الهدف من هذه التسهيلات المالية هو تقديم يد العون للمترشحين خاصة في الجانب المادي، من خلال تغطية تكاليف بعض النفقات التي ترهق كاهل المترشحين، خاصة بالنسبة لأصحاب القوائم الحرة والشباب الذين يعجزون ماديا عن تغطية بعض النفقات لاسيما في ظل تأخر صب منحة الـ30 مليون التي أقرتها الحكومة للمترشحين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة.

وحسبما ينص عليه قانون الانتخابات فإن التكاليف المالية للمراقبين تكون على عاتق المترشحين سواء بالنسبة للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار.

الرئيس تبون يؤكد على تأمين الانتخابات

أسدى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تعليمات لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية كمال بلجود،وكذا ومسؤولي الأجهزة الأمنية، لضمان تأمين العملية الانتخابية لاسيما مكاتب الاقتراع، وفق أحكام القانون المنظم والمؤطر للانتخابات الذي يضمن حق الناخب في الإدلاء بصوته بكل حرية، ويُجرّم أيّ تعدّ على هذا الحق المكرّس دستوريا.

بالنظر لأهمية هذا الموعد الانتخابي الهام، أكد الرئيس خلال ترؤسه لاجتماع مجلس الأمن أن كل الضمانات الدستورية والقانونية والتنظيمية كفيلة بحماية الإرادة الشعبية ونزاهة العملية الانتخابية، تجسيدا لأحكام المادتين 7 و 8 من الدستور.

وستشهد الانتخابات المقبلة مشاركة قوية للنساء، حيث أفادت تقديرات أعدتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بترشح 5743 امرأة للانتخابات التشريعية المقررة في الـ 12 جوان الجاري وذلك ضمن قوائم الأحزاب السياسية والأحرار.

ورحبت نبيلة بن يحيى الأستاذة في العلاقات السياسية بهذا العدد الكبير من النساء اللاتي قررن خوض معترك التشريعيات جنبا إلى جنب مع الرجل واعتبرت ذلك مؤشرا إيجابيا على حيوية المجتمع.

وقالت الأستاذة إنها لاحظت بأن جل المشاركات ضمن قوائم المترشحين هن من شباب الجيل الجديد، مضيفة بأن أغلبهن تخرجن حديثا من الجامعات ومصنفات ضمن طبقة النخبة المثقفة وهو ما يمكن هذه الفئة الجديدة من النساء - في حالة الظفر بمقعد في البرلمان - من مواجهة مختلف الرهانات والتحديات التي تعرفها الجزائر.

وبدوره توقع احسن براهمي وهو أستاذ مختص في القانون بأن المناصفة بين الجنسين في الترشيحات التي أقرها المشرع الجزائري بمناسبة صدور القانون الجديد للانتخابات يفتح الأبواب واسعا أمام تمثيل أكبر للنساء في المجلس الشعبي الوطني.

وأكد براهمي بأنه يعتقد بأن هذا التعديل يخدم حظوظ المرأة أكثر في الوصول للبرلمان على خلاف القانون السابق الذي نص فقط على تخصيص حصة الثلث لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة.

قبل 48 ساعة من موعد الاقتراع

ملامـــــح البرلمان الجديد تتضـــــح..

- بورصة الإسلاميين ترتفع والأحرار قد يصنعون المفاجأة

بدأت تتضح بعض ملامح المجلس الشعبي الوطني، في ظل الأرقام التي سبق وأن كشف عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي وذلك بتواجد أزيد من 800 قائمة حرة في مقابل 600 قائمة حزبية، مع الملاحظة البارزة المتمثلة في تراجع التيار الوطني وغياب الديمقراطيين وعودة الإسلاميين للواجهة، الأمر الذي يدفع للتساؤل هل سيتقاسم الإسلاميون المجلس القادم مع الأحرار؟! هذا وخلت الطبقة السياسية مرحلة الصمت الانتخابي، استعدادا ليوم الاقتراع، السبت القادم 12 جوان 2021، لتبدأ شيء من ملامح المجلس الشعبي الوطني تتضح، بعد اختتام الحملة الانتخابية وعرض البرامج أمام الناخبين، خاصة وأن الكتلة التي سيطرت منذ 2012 على الغرفة السفلى للبرلمان تراجعت بشكل بارز، حيث اشتكى حزب جبهة التحرير الوطني، في مرحلة دراسة ملفات الترشح من إقصاء بعض المترشحين الذين كان يعول عليهم، ما دفعه لإصدار بيان بهذا الخصوص، اتهم فيه المندوبيات الولائية للسلطة الانتخابات بالقيام بحملة إقصاء "متعمدة" مست العديد من إطاراته التي كان يرتكز عليها لدخول قبة زيعوت يوسف، هذا الإجراء الذي دفعه لتعويض المقصيين، لكن بأسماء أقل تنافسية رغم نظافتها، حسب ما أقرته بعض مندوبيات السلطة الانتخابية وهو الأمر الذي يقلق الحزب العتيد ويجعله أقل تنافسية في مواجهة القوائم الأخرى.

الأمر نفسه، عرفه حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي أقصي العديد من مترشحيه، بسبب أحكام المادة 200 من قانون الانتخابات وبالتحديد البند 7 الذي ينص على العلاقة مع المال الفاسد والأعمال المشبوهة، حيث اشتكى مما اعتبره "تعسف" مندوبيات السلطة الانتخابية في اللجوء إلى هذا البند من المادة 200 لقانون الانتخابات، وقد عجل باستخلاف الذين تم إسقاطهم، لكن بأسماء ومترشحين لا يملكون القدرة على التنافس للحصول على أصوات تؤهلهم لدخول المجلس الشعبي الوطني. كما شهدت الساحة السياسية غيابا شبه كلي لما يعرف ويسمى بالتيار الديمقراطي، الذي فضل مقاطعة الاستحقاقات القادمة، وبقي على الهامش، باستثناء حزب جيل جديد، حيث وصف رئيسه جيلالي سفيان نفسه بأنه "الحزب الوحيد المحسوب على التيار الديمقراطي الذي يخوض غمار التشريعيات" وهو ما يعني بالضرورة سيكون بعيدا كل البعد عن المنافسة للاستحواذ أو تشكيل قوة داخل المجلس الشعبي الوطني.

هذه المعطيات توحي بإمكانية تقاسم مقاعد المجلس الشعبي الوطني بين التيار الإسلامي والقوائم الحرة، خاصة تلك القوائم التي تنتمي لتيارات وجمعيات وكيانات أنشأت حديثا، وسعت للدخول في أكبر عدد ممكن من الولايات على غرار المنتدى الوطني للتغيير الذي ينسق أعماله عبد الرحمان عرعار، وأيضا المسار الجديد الذي ينسق أعماله منذر بودن، رغم تفضيل هذا الأخير عدم خوض التشريعيات بهذا الاسم، إلا أن أغلبهم شارك سواء ضمن قوائم حزبية تابعة للموالاة أو ضمن قوائم حرة.

وتبقى الكتلة الأكثر تنظيما وهيكلة هي الأحزاب الإسلامية، التقليدية، ممثلة في حركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني وجبهة العدالة والتنمية. في حين عرفت حركة النهضة والإصلاح والجزائر الجديدة تراجعا كبيرا، وأغلب قوائمهم غير تنافسية.. هذه المعطيات توحي بتنافس شرس بين الإسلاميين والقوائم المستقلة، الذين قد يتقاسموا المجلس الشعبي الوطني، سواء من حيث عدد المقاعد وحتى الهياكل مستقبلا، ما يحتم عليهم الدخول، بعد الانتخابات، سواء في تحالفات، أو اتخاذ وجهة دعم رئيس الجمهورية وبرنامجه وهي التفاصيل التي تتكشف بعد الإعلان النهائي للمجلس الدستوري عن النتائج وبذلك تدخل الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والبرلماني، بتغير قواعد اللعبة السياسية بشكل تام.

عبد الله - ن

الشعب

مندوبية سلطة الانتخابات

30 تجاوزا خلال الحملة بوهران

سجلت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لوهران، 30 تجاوزا خلال الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 يونيو، بحسب ما علم، أمس، لدى هذه الهيئة.

أبرز المكلف بالإعلام بذات المندوبية الولائية، طيبي عيسى، في تصريح لوأج، أنه «تم خلال الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 يونيو بولاية وهران، تنظيم 273 نشاط، منها 146 خاص بالأحزاب السياسية و102 للقوائم الحرة».

وأضاف، أن عدد التجاوزات المسجلة خلال هذه النشاطات قدر بنحو 30 تجاوزا، منها 12 تخص الملصقات العشوائية و13 متعلقة بعدم احترام البروتوكول الصحي خلال التجمعات الشعبية، مما استلزم تدخل مندوبي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وتوجيه 3 إعذارات بتوقيف وإلغاء التجمع.

وعلى إثر تسجيل هذه التجاوزات، وجهت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إنذارات في حق المترشحين، بينما تم، أمس الأربعاء، إخطار وكيل الجمهورية بشأن 12 تجاوزا، كما أشير إليه.

قرابة 23 ألف مترشح نزلوا إلى الميدان من أجل إقناع الناخبين

نسبة المشاركة... الرهان الكبير

أولت الطبقة السياسية، أهمية قصوى لنسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها، بعد غد السبت. وتجندت التشكيلات التي دخلت غمار المنافسة من أجل إقناع الناخبين بالتوجه لصناديق الاقتراع، سعيا منها لتشكيل برلمان خال من نعوت "العزوف" و«تدني المصداقية".

حمزة محصول

حتى وإن كان القانون الجزائري لا يحدد الحد الأدنى المطلوب من أجل قبول نتائج جميع العلميات الانتخابية، إلا أن "نسبة المشاركة" تظل الرهان الأكبر للساحة السياسية الوطنية بصفة عامة والأحزاب والقوائم المتنافسة بصفة خاصة.

بعد تضاؤل الحديث عن التزوير، منذ إسناد تنظيم الانتخابات إلى السلطة الوطنية المستقلة، أواخر 2019، تصدر "العزوف" النقاشات السياسية، باعتباره آفة تنخر العمل السياسي برمته، وتجلى ذلك في القراءات المتعددة التي أعقبت نتائج استفتاء تعديل الدستور في الفاتح نوفمبر 2020.

ولم تتعد نسبة المشاركة في العملية الاستفتائية، 23,8٪، بحسب ما أعلنته السلطة المستقلة، وأكده المجلس الدستوري في النتائج النهائية. في وقت ذهبت الكثير من التوقعات نحو إمكانية تضخيم النسبة، مثلما كان يحدث في أغلب الاستحقاقات السابقة.

لكن القائمون على تنظيم الاستفتاء الدستوري، لم يكلفوا أنفسهم عناء تبرير النسبة المنخفضة، وأعلنوها للرأي العام كما هي، دون أن يعقب ذلك أدنى تشكيك من قبل المراقبين أو حتى الصوتين بـ«لا" على مشروع التعديل.

وما قامت به سلطة الانتخابات في ثاني تجربة لها، بعد رئاسيات 12 ديسمبر 2019، كان بمثابة الضمانة الأقوى، على التوجه نحو تنظيم انتخابات شفافة ونزاهة. لكنها دقت في المقابل جرس الإنذار، بشأن الشرخ الكبير بين المواطنين والطبقة السياسية، وأن معضلة انهيار الثقة بين المواطن والمرفق العمومي لا يقل خطورة، عن الهوة العميقة بينه وبين العمل السياسي، مهما كان مشروعه وأيديولوجيته.

الحملة الانتخابية

رصد خطابات الأحزاب والقوائم المستقلة التي نشطت الحملة الانتخابية، في القاعات أو بالعمل الجواري، أبان عن الأهمية التي أولتها لمشاركة الناخبين، وحتى بعض الأحزاب التي رأت بضرورة تبرير خيارها بدخول معترك التشريعات، خصصت الجهد الأكبر لتحسيس المواطنين بأهمية انخراطهم في العملية، كونهم "يتقاسمون المسؤولية في تحقيق التغيير المنشود".

وسواء تعلق الأمر بالرغبة في تغيير الأشخاص الذين شغلوا طويلا المهام النيابية أو التغيير المؤسساتي، لا يتأتى ذلك إلا عن طريق الانتخاب الذي يقوم به المواطن المسجل في القائمة الانتخابية، مثلما أجمع رؤساء الأحزاب خلال التجمعات الشعبية.

وبحسب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي "تمسك" بقوة القانون القوائم الانتخابية، فإن الهيئة الناخبة تحصي حاليا 24 مليونا و525 ألف و174 ناخب، منهم 902865 مسجلون بالخارج. ودعي هؤلاء للإدلاء بأصواتهم، السبت، واختيار ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني، في ظل القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات، الذي أعطى للمواطن سلطة الاختيار بين المترشحين، بفضل إقرار نمط التصويت على القائمة المفتوحة.

اختبار لآلاف المترشحين

وسيكون، السبت المقبل، الاختبار الحقيقي للعدد الهائل من المترشحين، لمعرفة مدى نجاحهم في إعادة الناخبين إلى معازل التصويت، بعد 3 أسابيع من الحملة الانتخابية التي نشطوها على مستويي الترويج للقائمة ككل والترويج الفردي للمترشح، على اعتبار أن التصويت سيتم على القائمة المفتوحة. وبنظرة شاملة، فقد نزل 22554 مترشح إلى الساحات العمومية والشوارع والمقاهي والقاعات متعددة الأحجام، وعلى منصات مواقع التواصل الاجتماعي أين يتواجد الملايين من الجمهور الافتراضي، من أجل استقطاب المواطنين وإقناعهم بصواب العودة إلى مكاتب التصويت واختيار من يرونه الأصلح والأنسب.

وبحسب الإحصائيات الرسمية، تشارك 1080 قائمة حزبية (عن 28 حزبا) و1208 قائمة مستقلة، في الانتخابات التشريعية، أي ما مجموعه 2288 قائمة مترشحة، وهي أرقام قياسية وغير مسبوقة، تجعل من توقع النتائج النهائية للاقتراع في غاية الصعوبة والتعقيد.

واللافت هذه المرة، أن 74٪ من المترشحين، حاملون لشهادات جامعية بمجموع 19942 مترشح، وأحصيت 320 قائمة مكونة من جامعيين بنسبة 100٪.

وفي وقت تعهدت السلطة المستقلة على لسان رئيسها محمد شرفي، بالعمل على إنجاح الانتخابات التشريعية، وضمان المصداقية والنزاهة، بعيدا "عن غرف التزوير السوداء"، ستكون نسبة المشاركة مرآة عاكسة لواقع العمل السياسي في الجزائر، وما إذا كان في طريق التعافي بعد سنوات من "تصحّر" الساحة.

ومهما كانت النسبة النهائية، يبقى الأهم في نظر المتنافسين، تحقيق أول خطوة على طريق انتخاب ممثلي الشعب في السلطة التشريعية بعيدا عن شبهات التزوير والفساد وشراء الذمم وتغلغل المال فاسد كان أو غير فاسد في قلب الممارسة السياسية.

48 ساعة قبل موعد تشريعيات 12 جوان 2021

سكان أقصى الجنوب يؤدون الواجب الوطني

انطلقت أمس عملية التصويت على مستوى المكاتب المتنقلة عبر دائرة البرمة الحدودية (420 كلم جنوب – شرق ورقلة)، في إطار الانتخابات التشريعية المقررة السبت القادم. ويتعلق الأمر بستة مكاتب متنقلة جرى تخصيصها لعدة مناطق نائية بالدائرة على غرار الكسكاسة والقلتة والمنقع وبئر لحرش و رود الباقل و أرهود وحاسي بركين وبئر كولاس وبئر أكفاو، بغية تمكين 7.805 ناخب وناخبة مسجلين بالقوائم الانتخابية من الإدلاء بأصواتهم في هذا الاقتراع، الذي تم تقديمه قانونيا ب72 ساعة، حسب ما أوضح منسق مندوبية ولاية ورقلة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، علي شمسة.

وقد زودت هذه المكاتب المتنقلة بالوسائل الضرورية للسماح للناخبين من ضمنهم البدو الرحل والأفراد العسكريين المتواجدين بهذه المنطقة المتاخمة للحدود الجزائرية– التونسية، من أداء واجبهم الانتخابي في أفضل الظروف، يضيف ذات المسؤول.

وبهدف ضمان السير الحسن لهذا الموعد الانتخابي الهام فقد سخرت المندوبية كل الإمكانات البشرية واللوجستيكية اللازمة، كما أكده السيد شمسة.

ووفقا لمعطيات المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات فإن عدد الناخبين المسجلين في المكاتب المتنقلة بدائرة البرمة يمثل أكثر من 70 في المائة من تعداد الهيئة الناخبة بهذه الجماعة المحلية والتي تقدر ب 10969 ناخب موزعين على 14 مكتبا وتسخير 103 مؤطر للإشراف على العملية. وتحصي ولاية ورقلة هيئة ناخبة تعدادها 208.193 ناخب وناخبة مسجلين على مستوى 84 مركز انتخاب التي تغطي 490 مكتب تصويت عبر 8 بلديات، بما فيها المكاتب المتنقلة الستة بدائرة البرمة، حسب ذات المصدر. ولمجابهة الأزمة الصحية لكوفيد–19، تم اتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية لمنع انتشار هذا الفيروس تطبيقا للبروتوكول الصحي من بينها ارتداء الأقنعة الواقية والتباعد الجسدي على مستوى مكاتب الاقتراع، كما أشير إليه.

للإشارة تخوض 34 قائمة ترشح (20 قائمة حزبية و14 قائمة حرة) غمار هذه التشريعيات بولاية ورقلة من أجل الظفر بأحد المقاعد الثلاثة الممنوحة للولاية بالمجلس الشعبي الوطني الجديد.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LÉGISLATIVES

Modalités de recours relatifs aux résultats provisoires

Le Conseil constitutionnel a rendu publiques, hier dans un communiqué, les modalités de recours relatifs aux résultats provisoires de l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN) du 12 juin prochain. Les candidats et les partis politiques en lice aux législatives du 12 juin «ont le droit de faire recours sur les résultats provisoires de l'élection», et ce, conformément à la Constitution, notamment ses articles 191 et 224, et aux dispositions de l'article 209 (alinéas 3 et 4) de l'ordonnance 21-01 portant loi organique relative au régime électoral, ainsi qu'au règlement fixant les règles de fonctionnement du Conseil constitutionnel, précise le

communiqué de cette instance qui cite les conditions de forme et de fond. Pour les conditions de forme, le Conseil constitutionnel indique que le requérant doit être un candidat, ou une liste de candidats, ou un parti politique participant aux élections dans la circonscription électorale concernée, et dans le cas où les requérants chargent leur représentant de déposer le recours, il est exigé, sous peine de déclaration du rejet du recours en la forme, que le déposant soit muni d'un pouvoir l'habilitant à cette fin.

Le recours doit être présenté sous forme de requête rédigée en langue arabe, déposée par le requérant ou son représentant légalement habilité directement auprès du service de greffe du Conseil constitutionnel dans les 48 heures suivant la proclamation des résultats provisoires par l'Autorité nationale indépendante des élections. La requête du recours doit comporter les nom, prénoms, adresse et signature du requérant, et si le requérant est un parti politique ou une liste de candidats, elle doit comporter la dénomination du parti, l'adresse de son siège, ou la dénomination de la liste et la qualité du déposant du recours habilité à le déposer. S'agissant des conditions de fond, le Conseil constitutionnel relève que le requérant doit exposer l'objet du recours et le fonder sur des moyens et motifs sur lesquels il s'appuie et qu'il explicite dans la requête. Le requérant doit appuyer son recours par les moyens et les documents au soutien de son recours, souligne la même source.

LE JEUNE INDÉPENDANT

LÉGISLATIVES

Plus de 5 700 femmes candidates

PLUS de 5 700 femmes figurent sur les listes des élections législatives en Algérie prévues le 12 juin prochain. Beaucoup d'entre elles se sont engagées dans cette bataille sous la bannière de partis politiques mais surtout comme indépendantes. Seront-elles aussi nombreuses à entrer au Parlement ? Les statistiques préparées par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) indiquaient que 5 743 femmes seraient candidates aux élections législatives prévues le 12 juin, que ce soit sous la bannière d'un parti politique ou en tant qu'indépendante.

La participation d'autant de femmes aux élections législatives est considéré comme un indicateur positif de la vitalité de la société, selon Nabila Benyahia, spécialiste et enseignante en relations publiques. Elle estime que cela est un acquis fondamental de nature à dynamiser le rôle de la femme dans la promotion de la société à plusieurs niveaux et à renforcer sa contribution aux différents domaines de développement global.

Intervenant à la Radio nationale, l'enseignante a affirmé qu'elle avait remarqué que la plupart des participantes aux législatives étaient de la nouvelle génération, ajoutant que la plupart d'entre elles sont de jeunes diplômées d'université et font partie de l'élite instruite, ce qui permet à cette nouvelle catégorie de femmes, en cas d'obtention d'un siège au Parlement, de faire face aux différents enjeux et défis que connaît l'Algérie.

Pour sa part, le professeur en droit, Ahcen Brahmi, s'attendait à ce que la parité hommes-femmes dans la participation aux élections législatives, approuvée par le législateur algérien à l'occasion de la promulgation de la nouvelle loi électorale, ouvre grand les portes à une plus grande représentation des femmes à l'Assemblée populaire nationale. M. Brahmi a affirmé que cet amendement donne plus de chances aux femmes d'accéder au Parlement, contrairement à la loi précédente, qui stipulait seulement l'attribution d'un quota pour représenter les femmes dans les conseils élus. Il a rappelé, en outre, que la nouvelle Constitution a consacré, dans plusieurs de ses articles, le principe d'égalité entre hommes et femmes en termes de droits et d'obligations, dont le droit à l'enseignement et au travail, l'accès équitable aux missions et fonctions, le droit de vote et de candidature, outre l'accès de la femme à des postes avancés de représentation parlementaire.

Lynda Louifi

NOMBRE DES REPRÉSENTANTS LORS DU DÉPOUILLEMENT

Des candidats protestent

DES CANDIDATS aux prochaines élections électorales, à Annaba, ont déposé plaintes par devant la délégation de wilaya de l'Autorité Nationale Indépendante des Elections (ANIE). Ils reprochent à cette dernière l'organisation des représentants des candidats chargés du contrôle lors des dépouillements des bulletins de vote. L'un des plaignants, rencontré, explique que l'ANIE «a limité le nombre des représentants des listes électorales chargés du contrôle à 5 personnes pour chaque liste, reparties dans 5 centres de vote. Ce qui signifie que sur les 148 centres de vote que compte la wilaya d'Annaba, on ne peut qu'en contrôler 5». Dans leur plainte, les candidats à la prochaine échéance électorales expliquent refuser le mode opératoire des représentants des candidats chargés du contrôle du dépouillement. Saisis par les candidats plaignants, le coordinateur de la délégation de l'ANIE Annaba, maitre Ali Brahimi, a expliqué que «les mesures prises concernant le contrôle des représentants des candidats sont des instructions de l'Autorité nationale indépendante des élections pour lutter contre la pandémie du coronavirus», avant d'essayer d'étayer en déclarant à la presse : «La wilaya d'Annaba compte 49 listes électorales. Cela veut dire que, dans le cas où tous les représentants des listes se présentent au niveau de la totalité des centres de vote, chaque centre comptera 49 représentants sans compter les encadreurs et les électeurs. Comment peut-on assurer les mesures sanitaires nécessaires pour éviter la propagation du virus dans ces conditions. Donc, l'instruction stipule que le nombre des représentants des candidats est limité à 5 individus dans chaque centre de vote».

Nabil Chaoui

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Quelle APN sortira des urnes ?

Les élections législatives anticipées de ce 12 juin suscitent une grande curiosité de la part des Algériens en général et des observateurs en particulier.

PAR KAMEL HAMED

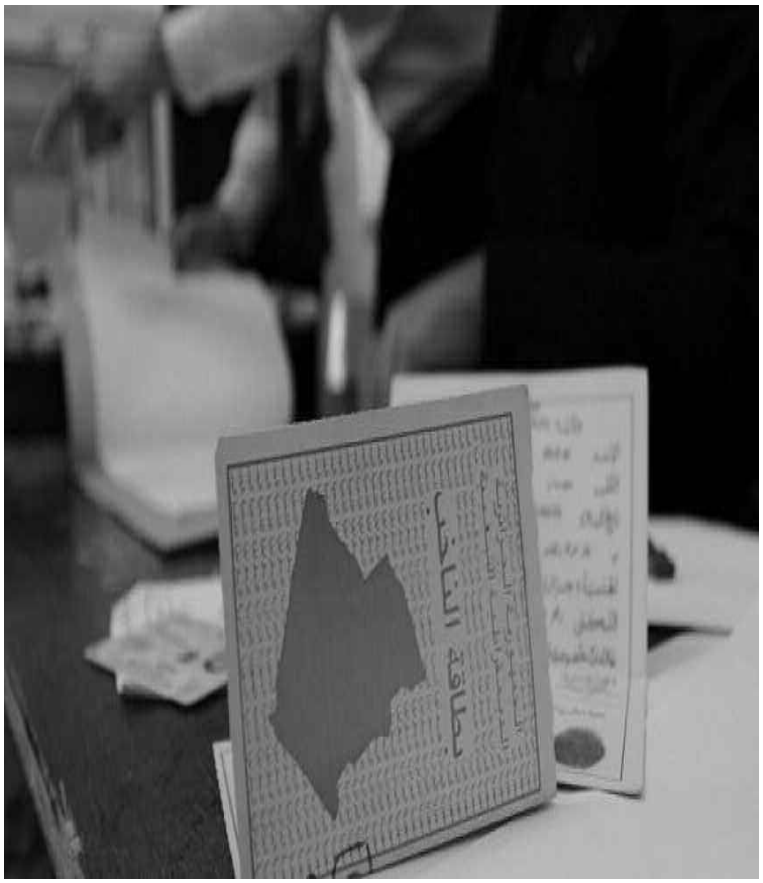

Un intérêt qui s'explique pour différentes raisons. Il y a d'abord le contexte politique puisque ces élections, anticipées, rappelons-le, interviennent suite aux événements qu'a connus le pays depuis l'année 2019 avec les grandioses manifestations qui ont mis fin au règne de l'ancien Président Abdelaziz Bouteflika et de son de régime suivies de l'élection présidentielle du 12 décembre 2019 et le référendum sur la Constitution du 1er novembre 2020 qui entre dans le cadre de l'agenda politique mis en route par le nouveau régime.

Un agenda qui n'a pas suscité l'adhésion d'une partie de la classe politique qui a, par conséquent, boycotté cette démarche. Cette partie de la classe politique a maintenu le cap en appelant au boycott des législatives ou en plaidant pour la non participation. D'où l'intérêt que suscite ce scrutin où sera observée à la loupe le taux de participation des électeurs. En ce sens le taux de participation constitue un enjeu majeur de ce rendez-vous électoral. C'est ainsi que durant la campagne électorale les partis politiques et les indépendants prenant part au scrutin n'ont eu de cesse d'appeler les Algériens à aller en masse aux urnes. Les partis qui ont boycottés le scrutin, interdits de faire campagne pour leur choix politique, ont néanmoins réitéré, à travers des communiqués, leur rejet de cette élection invitant par conséquent les Algériens à s'abstenir d'aller aux urnes. Cette élection aura aussi la particularité, et c'est aussi une conséquence de la révolution du 22 février, d'être totalement indécise. C'est à tout le moins ce que pensent nombre d'Algériens et d'observateurs. Il est vrai que pour la première fois depuis l'avènement du pluralisme politique en Algérie des partis, comme le FLN et le RND, ne partent pas dans cette course électorale avec les faveurs des pronostics. En effet, ces deux partis, qui ont dominé la scène politique nationale depuis l'ouverture politique, ont gagné toutes les élections depuis 1997. Que ce soit à l'Assemblée populaire nationale (APN) ou aux APC et APW ces deux partis ont toujours eu la majorité absolue dans ces assemblées élues. Cette hégémonie sans partage, dénoncée sans cesse par l'opposition qui y voyait là la conséquence de la fraude électorale, a été ébranlée justement par le soulèvement du 22 février 2019. Dès lors honni part les algériens, ces deux partis politiques, qui étaient les piliers du règne de Bouteflika, sont devenus, même aux yeux du nouveau régime, très infréquentables. Discrédités donc ces deux partis, comme le considèrent les observateurs, n'auront pas la majorité comme de coutume. Ils risquent même, à moins d'une grosse surprise, de faire des scores ridicules. Cette nouvelle donne a ouvert l'appétit des autres partis et des indépendants qui croient que leur heure a désormais sonné. Ils nourrissent ainsi de grandes ambitions et n'hésitent d'ailleurs pas à l'afficher. Ainsi des partis comme le MSP et El Bina n'ont eu de cesse de clamer lors des trois semaines de la campagne électorale qu'ils vont remporter haut la main ces élections. Cela était impensable avant la chute de l'ancien régime où ces partis savaient d'avance que le FLN et le RND sortiront vainqueurs des urnes. Et d'ailleurs il n'y a pas que les islamistes qui nourrissent de l'ambition puisque même les indépendants en font de même. Et c'est ce qui expliquerait cette fièvre électorale come le prouve le nombre très élevé de listes électorales des indépendants. Ces nouvelles données font que les observateurs pronostiquent une future APN où aucun parti n'aura la majorité absolue. On prédit plutôt une présence hétéroclite de partis politiques et de listes indépendantes à l'APN. Cela reste à l'évidence des hypothèses car, en vérité, nul n'est en mesure de prédire avec exactitude l'issue du vote.

K. H.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Election, ce samedi, de nouveaux membres de l'APN

Les nouvelles normes offrent des solutions pour éradiquer les pratiques corrompues

La prochaine Assemblée populaire nationale (APN), qui sera issue des élections de ce samedi 12 juin, au scrutin proportionnel de liste ouverte à la représentation proportionnelle avec vote préférentiel, sans panachage, conformément à la nouvelle loi électorale notamment dans son article 191, inaugurera la 9ème législature.

Une élection qui intervient dans des circonstances exceptionnelles marquées par la décision du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, de dissoudre le Parlement et d'organiser des élections législatives anticipées, soit une année avant la fin du mandat de cette institution.

Et marquée (élection, ndlr) par des nouveautés, dont un changement radical de l'opération électorale avec l'adoption du mode de scrutin de liste ouverte à la représentation proportionnelle qui est à même de consacrer le choix de l'électeur et de barrer la route à l'argent sale.

Cette décision, annoncée par le chef de l'Etat dans un discours à la nation le 18 février dernier, est venue en réponse aux revendications du Hirak du 22 février 2019 et pour barrer la route à l'argent, sale ou pas, à travers des élections qui ouvriront leurs portes, notamment, aux jeunes qualifiés à même de leur permettre d'accéder aux institutions élues.

Un décret portant convocation du corps électoral pour le 12 juin 2021 en vue des élections législatives conformément à la Constitution, ainsi que l'ordonnance portant loi organique relative au régime électoral, y a été signé moins d'un mois après cette annonce. Des actions intervenues à la suite d'un processus de profondes réformes lancées par le Président Tebboune, depuis son élection à la tête de la magistrature suprême du pays le 12 décembre 2019, consistant notamment à préparer une nouvelle Constitution que le peuple algérien a plébiscité lors du référendum du 1er novembre 2020.

La nouvelle loi relative au régime électoral contient des garanties procédurales telles que l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et des nouvelles normes juridiques et politiques qui offrent, a observé le président du Conseil constitutionnel, Kamel Fenniche, des solutions plus ou moins efficaces et harmonieuses afin d'éradiquer les pratiques corrompues. Avec le mode de scrutin proportionnel, en vigueur dans de nombreux pays, ou de liste ouverte, ce sont, en effet, les électeurs qui déterminent qui remportera les sièges en votant en faveur des candidats de la liste. Il s'oppose en cela au scrutin à liste bloquée ou liste fermée dans lequel les électeurs ne peuvent pas modifier la composition et l'ordre.

Ces nouvelles dispositions promettent ainsi l'élection d'une nouvelle APN diversifiée dont les membres seront issus de partis politiques et d'indépendants, et qui sera rehaussée par une présence, remarquable, de jeunes qualifiés, suite à la décision du chef de l'Etat d'augmenter, entre autre, au tiers, du quota des jeunes universitaires sur les listes électorales, et d'inciter à l'encouragement de la représentation de la femme, en parité et égalité, sur les listes électorales afin d'abroger le système des quotas.

R.M.